

يناير ٢٠٢٤

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الصراع يفاقم التحديات الاقتصادية^١

يمثل الصراع في غزة وإسرائيل صدمة إضافية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ يتسبب في معاناة إنسانية هائلة، ويفاقم البيئة الحافلة بالتحديات التي تشهدها بالفعل الاقتصادات المجاورة وما وراءها. ويغطي هذا التقرير اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا يتناول تطورات الوضع في إسرائيل. وإجمالاً، تتمثل أهم العوامل المؤثرة على النمو الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في: (١) تأثير الصراع، و(٢) تخفيضات إنتاج النفط (بالرغم من قوة نشاط القطاع غير النفطي الذي يواصل دعم النمو في عدد من الاقتصادات المصدرة للنفط)، و(٣) استمرار التشديد اللازم في السياسة النقدية في عدد من الاقتصادات. وتساعدت الاضطرابات الاجتماعية أيضاً. وتم تخفيض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هذا العام بنصف نقطة مئوية إلى ٢,٩٪ (مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) مقابل معدل نمو ضعيف بالفعل بلغ ٢٪ في عام ٢٠٢٣. وعبر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منخفضة الدخل، يمثل الصراع الدائر في السودان المحرك الأساسي لمتوسط النمو في البلدان منخفضة الدخل الذي يُتوقع أن يظل سالباً هذا العام ليواصل مساره التنازلي الحاد في عام ٢٠٢٣ حسب التقديرات. وتشير التوقعات إلى تراجع متواصل في معدلات التضخم عبر معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رغم استمرار الضغوط السعرية في بعض الحالات بسبب الأوضاع الخاصة بكل بلد.

ويحيط بأفاق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المزيد من عدم اليقين، كما تفاقمت مخاطر التطورات السلبية. فقد تنشأ تداعيات اقتصادية حادة، بما في ذلك على التجارة والسياحة، حال تصاعد الصراع أو انتقاله خارج غزة وإسرائيل، وزيادة الاضطرابات في البحر الأحمر.

وستعتمد سياسات الاستجابة الملائمة على مدى تأثير البلدان بالصراع، ومواطن الضعف الحالية، والحيز المتاح من خلال هذه السياسات. فحيثما تنشأ تداعيات حادة أو تكون المخاطر مرتفعة، سيكون من الضروري تنفيذ سياسات إدارة الأزمات وغيرها من السياسات الاحترازية. ويتعين على البلدان الأخرى مواصلة تعزيز هوامش الأمان. كذلك، يجب أن تواصل السياسة النقدية التركيز على استقرار الأسعار، وينبغي تصميم سياسات المالية العامة بناء على احتياجات البلدان والحيز المالي المتاح. وتظل الإصلاحات الهيكلية ضرورية لتعزيز النمو والصلابة في الأجلين القريب والأطول.

ترجع حدة التضخم وإطراد النمو عالمياً يفتحان الطريق أمام هبوط هادئ

أثبت التعافي العالمي صلابة مفاجئة في مواجهة صدمات استمرت على مدار عدة سنوات - جائحة كوفيد-١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا وأزمة تكلفة المعيشة. ففي النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، فاق النمو الاقتصادي التوقعات في الولايات المتحدة والصين وعدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الرئيسية (عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي). وفي الوقت نفسه، انخفض التضخم بأسرع من المتوقع بعد أن بلغ ذروته عام ٢٠٢٢، مما يعكس

^١ من إعداد فيجيدان بورانوفافيليبو غوري وبشار حليجل وكولومب لادريه وبوريسلاف ميرشيفا (رئيس الفريق) وتوماس بيونتك (رئيس الفريق)، تحت إشراف جون بلودورن ولوني كريستيانسن، وبناء على المعلومات المتاحة حتى ٢٣ يناير ٢٠٢٤. راجع الملحق ١ للاطلاع على مجموعات البلدان.

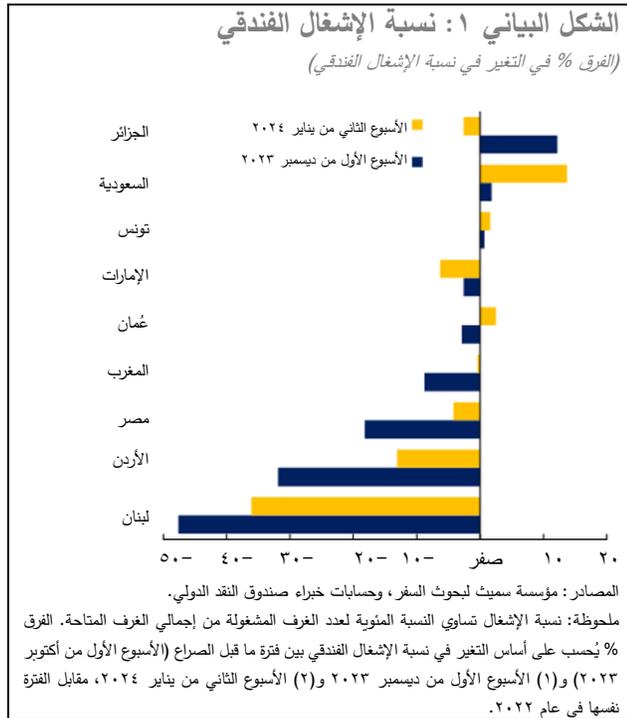
دور التطورات المواتية على جانب العرض، وكذلك دور الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية في تثبيت توقعات التضخم، كما تراجعت حدة تشديد الأوضاع المالية العالمية.

وعلى هذه الخلفية، يُتوقع عدم تغير النمو العالمي عن مستواه خلال عام ٢٠٢٣ ليظل ثابتاً عند ٣,١٪، وارتفاعه إلى حد ما في عام ٢٠٢٥ مسجلاً ٣,٢٪، مما يعكس ارتفاعاً في تنبؤات عام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبالرغم من ذلك، تظل هذه التنبؤات دون المتوسط التاريخي (٢٠١٩-٢٠٠٠) البالغ ٣,٨٪، وهو ما يُعزى إلى التداعيات على النشاط الاقتصادي نتيجة رفع أسعار الفائدة الأساسية الصادرة عن البنوك المركزية لمكافحة التضخم وسحب الدعم المالي لمواجهة ارتفاع مستويات الدين. وتشير التوقعات إلى تراجع التضخم الكلي العالمي إلى ٥,٥٪ في عام ٢٠٢٤ و ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٥. وتعكس هذه التنبؤات انخفاض التوقعات بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية و ٠,٢ نقطة مئوية على الترتيب، وهو ما يمثل الخفض التراكمي الأول في عامين متتاليين خلال ثلاثة أعوام (منذ عدد يناير ٢٠٢١ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي).

وتقتضى هذه التوقعات تراجع أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى وأسعار السلع الأولية من الوقود وغير الوقود خلال عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. فمن المتوقع انخفاض متوسط أسعار النفط السنوية بنسبة ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٤ إلى حوالي ٧٩ دولاراً أمريكياً للبرميل، بينما يُتوقع تراجع أسعار السلع الأولية بخلاف الوقود بنسبة ٠,٩٪ في المتوسط.

الصراع يفاقم التحديات الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شهدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات عديدة خلال عام ٢٠٢٣. وأشارت توقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى تباطؤ النمو بسبب انخفاض الإنتاج النفطي وتشديد السياسات النقدية في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والصراع في السودان. علاوة على ذلك، كانت للكوارث الطبيعية، مثل فيضانات ليبيا وزلزال المغرب، تداعيات إنسانية ومادية مدمرة. ويشكل الصراع في غزة وإسرائيل الذي اندلع في أوائل أكتوبر ٢٠٢٣ صدمة إضافية للاقتصادات التي تصارع مجموعة من التحديات القائمة والمزید من الضبابية وعدم اليقين.



ومنذ بداية الصراع، شهدت غزة أزمة إنسانية حادة، حيث فقد أكثر من ٢٤ ألف شخص حياتهم خلال المائة يوم الأولى من الصراع - وتمثل النساء والأطفال أكثر من ثلثي هذا العدد، فضلاً عن نزوح ما يقرب من ١,٩ مليون شخص (حوالي ٨٥٪ من السكان) داخل غزة. ويتسع نطاق انعدام أمن الغذاء والمياه، كما تم تدمير البنية التحتية الأساسية. وارتفعت معدلات الفقر على الأرجح - مقارنة بمستويات ما قبل الصراع الحالي التي تجاوزت ٥٠٪ بالفعل حسب التقديرات (راجع دراسة IMF 2023). ولا تزال المساعدات الدولية لدعم الاستجابة الإنسانية للصراع محدودة. وفي الضفة الغربية، تم تشديد القيود المفروضة على حركة الأفراد والسلع ورأس المال والوصول إلى الموارد (ولا سيما الأرض)، فضلاً عن التدهور الحاد في الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

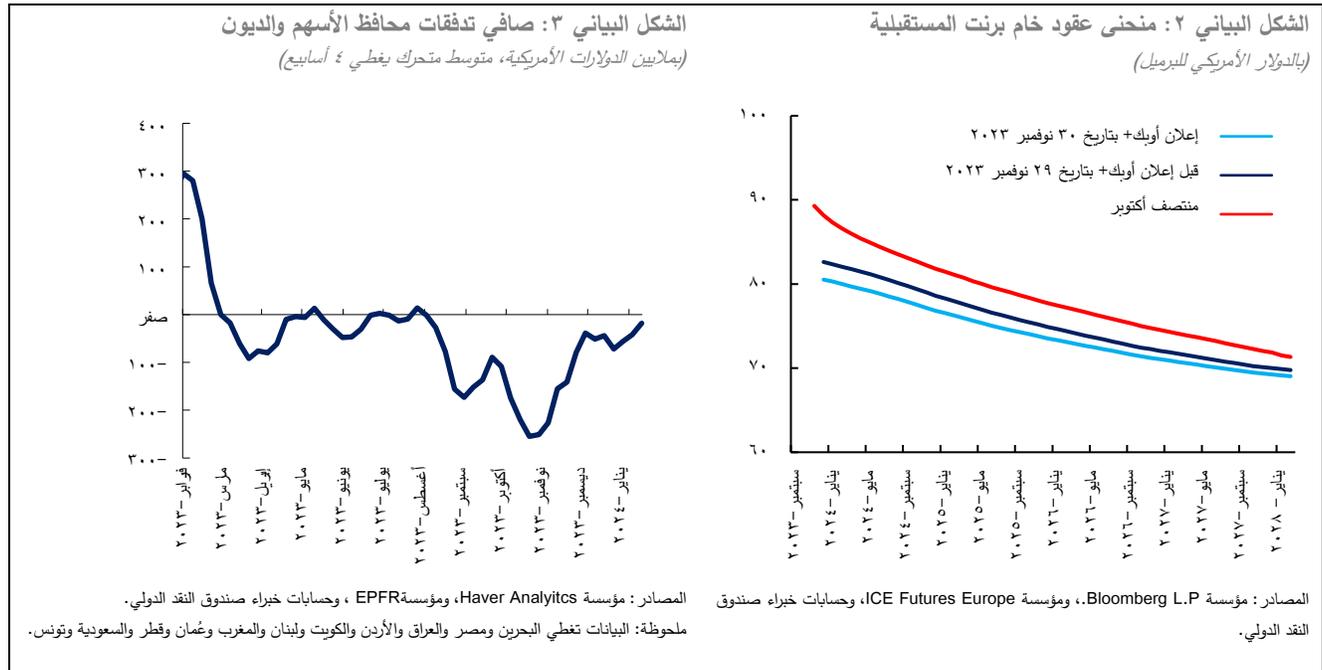
وقد أثر الصراع سلباً على قطاع السياحة في الاقتصادات المجاورة. فرغم عودة مؤشرات الفنادق والرحلات الجوية في المنطقة قبل أكتوبر إلى مستويات عام

^٢ حسب البيانات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية حتى ١٥ يناير ٢٠٢٤.

٢٠١٩، سجلت اتجاهات نسب إشغال الغرف الفندقية عقب اندلاع الصراع تراجعاً حاداً في لبنان والأردن مقارنة بالفترة نفسها في العام السابق (الشكل البياني ١). ونظراً لأن السياحة من القطاعات الحيوية في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – حيث تمثل ما بين ٢٪ و ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وبين ٥٪ و ٥٠٪ من صادرات السلع والخدمات قبل الجائحة – فإنها تشكل قناة مهمة أيضاً لانتقال الصدمات، مما يعني أن هذه التطورات السلبية ستؤثر حتماً على النمو (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

وعلى الرغم من تصاعد التقلبات إلى حد ما مع بداية اندلاع الصراع، حافظت أسواق الطاقة والمال على استقرارها.

- فقد سجلت أسعار النفط ارتفاعاً لفترة قصيرة بسبب زيادة التقلبات الناجمة عن الصراع. ولكن سرعان ما تراجعت الأسعار دون مستويات ما قبل الصراع. كذلك كان لإعلان أوبك+ تجديد التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط في أواخر ٢٠٢٣ تأثير محدود على أسعار النفط (الشكل البياني ٢).
- وبوجه عام، حافظت الأسواق المالية على استقرارها، رغم قيام المشاركين في الأسواق بتعديل الأسعار في بداية الصراع متأثراً بتصاعد المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ورغم اتساع فروق العائد على السندات السيادية مع بدء اندلاع الصراع، فقد تراجعت بوجه عام لتصبح دون مستوياتها في مطلع أكتوبر قبل الصراع. وبعد التسارع الأولي في وتيرة خروج تدفقات المحافظ الدولية، عاد صافي التدفقات الخارجة من صناديق الديون والأسهم في المنطقة إلى مستويات ما قبل الصراع (الشكل البياني ٣).



وأثار تصاعد الوضع الأمني في البحر الأحمر مخاوف حيال تأثير الصراع على التجارة وتكاليف الشحن. وأعلن عدد من شركات الشحن الكبرى تحويل مسار شحناتها عبر طرق ملاحية بديلة، مما قد تكون له تداعيات محتملة على سلاسل الإمداد العالمية وتجارة السلع الأولية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، بلغ حجم تدفقات التجارة عبر قناة السويس، التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، حوالي ١٢٪ من التجارة العالمية، بما في ذلك ٣٠٪ من حركة الحاويات العالمية، و ١٠٪-١٥٪ من عمليات الشحن البحري العالمية، و ٨٪ من شحنات الغاز الطبيعي المسال العالمية. ولكن حتى ٢١ يناير ٢٠٢٤، تراجع حجم عمليات الشحن عبر قناة السويس على أساس تراكمي خلال ١٠ أيام بما يقرب من ٥٠٪ مقارنة بالعام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت تكاليف الشحن عبر الطرق التي تربط بين أوروبا/البحر الأبيض المتوسط والصين بما يزيد على ٤٠٠٪ منذ منتصف نوفمبر، مما يعكس على الأرجح مزيجا من ارتفاع تكلفة التأمين في ظل تفاقم المخاطر الأمنية وزيادة تكلفة النقل بسبب استخدام طرق ملاحية أطول (الشكل البياني ٤).

كذلك تشير التقارير الإخبارية إلى تزايد الاحتجاجات في بعض البلدان المجاورة عقب اندلاع الصراع (الأردن ولبنان). غير أن الاحتجاجات كانت سلمية في معظمها، بما في ذلك عبر اقتصادات أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يبدو أن الاضطرابات الاجتماعية لم تمتد خارج البلدان المجاورة وتراجعت حدثها مؤخرا (الشكل البياني ٥).

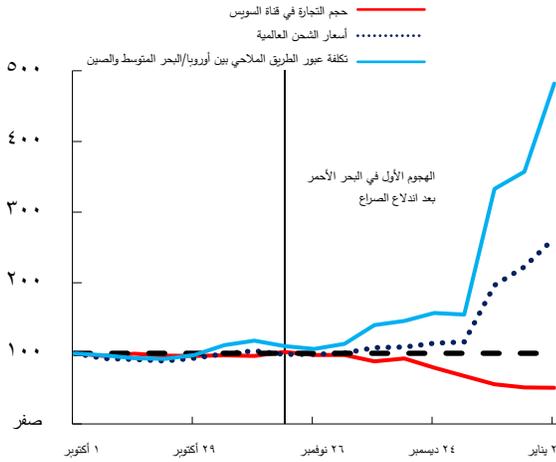
وفي الوقت نفسه، يمثل الانخفاض واسع النطاق في معدلات التضخم عبر المنطقة تطورا إيجابيا، حيث يواصل التضخم تراجعته عبر معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك في ظل استمرار تشديد السياسة النقدية، وهو ما يتسق مع التطورات العالمية عموما. وتحديدا، تشير تقديرات أسعار الفائدة الأساسية الطبيعية إلى أن موقف السياسة النقدية كان متشددا في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠٢٣. كذلك يسجل معدل التضخم على أساس شهري - وهو مؤشر للزخم التضخمي - تراجعا مطردا (الشكل البياني ٦)، واقترب التضخم الأساسي من المتوسطات التاريخية لفترة ما قبل الجائحة في عدد من الاقتصادات المصدرة للنفط. غير أن التضخم لا يزال مستمرا في بعض الاقتصادات، وهو ما يعزى أساسا إلى عوامل خاصة بكل بلد، بما في ذلك المرتبطة بنقص العملة الأجنبية (مصر) وضغوط التمويل النقدي وغيرها من ضغوط التكلفة (السودان). ورغم استمرار ارتفاع التضخم في لبنان، تتراجع الضغوط التضخمية منذ منتصف عام ٢٠٢٣، مدعومة بانتهاء التمويل النقدي، مما أدى إلى توازن الميزانية واستقرار سعر الصرف.

ورغم الصدمة السلبية الناجمة عن الصراع، لا يزال زخم النمو غير النفطي قويا في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. وتحديدا، تدعم الإصلاحات الهيكلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي التنوع الاقتصادي، بينما تساهم زيادة الطلب المحلي

الشكل البياني ٤ : تأثير الاضطرابات في البحر الأحمر على

أسعار/أحجام الشحن

(المؤشر، ١ أكتوبر ٢٠٢٣ = ١٠٠)

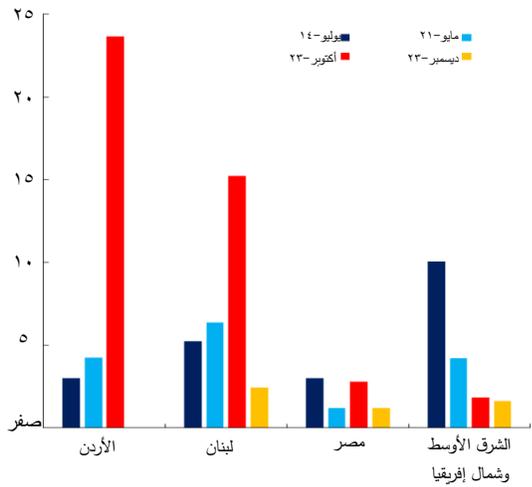


المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، ومنصة PortWatch، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُعصد بداية الصراع اندلاع الصراع في غزة وإسرائيل في أكتوبر ٢٠٢٣. وتساوي تكلفة عبور الطريق الملاحي بين أوروبا/البحر الأبيض المتوسط والصين متوسط تكلفة عمليات الشحن بين الموانئ في أوروبا/البحر الأبيض المتوسط والصين/شرق آسيا.

الشكل البياني ٥ : مؤشر الاضطرابات الاجتماعية خلال فترات مختارة

من الصراع

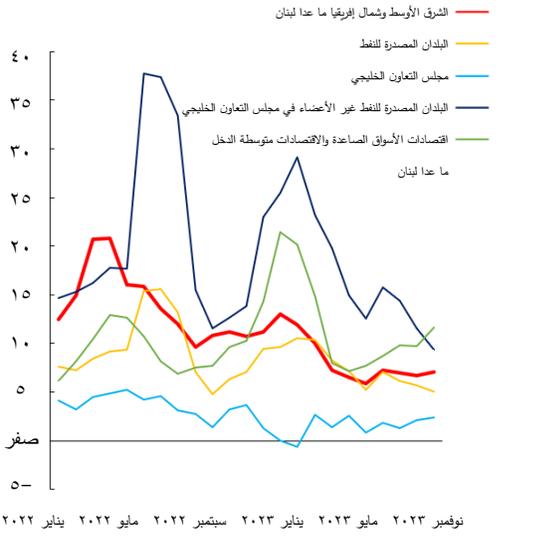


المصدر: مؤسسة Factiva، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعكس الأعمدة ذروات الاضطرابات خلال فترات احتدام الصراع بين إسرائيل وحماص. ٢٠١٤: ٢٠٢١: اندلاع موجة تعكس الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أحداث الربيع العربي. ٢٠٢١: اندلاع موجة هائلة من أعمال العنف بين إسرائيل وحماص خلال الفترة بين ١٠ مايو و ٢١ مايو. ٢٠٢٣: الصراع في غزة وإسرائيل. ويقيس مؤشر الاضطرابات الاجتماعية عدد المقالات الإخبارية اليومية التي تتضمن مصطلحات خاصة بالاضطرابات الاجتماعية كنسبة من إجمالي عدد المقالات الصادرة في فترة ما. ويستند إلى المنهجية الواردة في دراسة Barrett and others 2020. وتم استبدال المقياس على النحو التالي: صفر = اندعام الاضطرابات، ١٠٠ = أعلى مستوى من الاضطرابات في بلد ما خلال العشرين عاما الماضية.

الشكل البياني ٦: التضخم الكلي

(التغير %، على أساس شهري مقارن، معدل محسوب على أساس سنوي ومعدل موسميًا، متوسطات بسيطة)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتدفقات رأس المال الوافدة في النمو أيضا. علاوة على ذلك، وبالرغم من تراجع أسعار النفط وتباطؤ التجارة العالمية وزيادة الواردات نتيجة تحسن مستويات الطلب المحلي، ظلت مستويات فائض الحساب الجاري مواتية خلال عام ٢٠٢٣ بعد أن ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة في عام ٢٠٢٢. كذلك ظلت أرصدة المالية العامة جيدة أيضا، مدعومة بأسعار النفط التي ظلت مرتفعة بدورها وإصلاحات المالية العامة (بما في ذلك ضبط النفقات والجهود المستمرة لدعم الإيرادات غير النفطية).

عوامل معاكسة جديدة تبطئ وتيرة التعافي

بافتراض تراجع حدة الصراع عقب الربع الأول من عام ٢٠٢٤، يُتوقع تحسن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حد ما مسجلا ٢,٩% في عام ٢٠٢٤ (مقابل ٢,٠% في عام ٢٠٢٣)، وهو ما يمثل تراجعا بمقدار نصف نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويعزى تخفيض التوقعات أساسا إلى (١) التداعيات السلبية للصراع التي تضاعف التحديات في الاقتصادات شديدة الانكشاف، و(٢) التخفيضات الطوعية

الإضافية في إنتاج النفط. علاوة على ذلك، تضاف هذه التطورات إلى التشديد اللازم في السياسات عبر عدد من الاقتصادات، وهو ما يؤثر أيضا على النمو. ومع انحسار أثر هذه العوامل تدريجيا واستمرار النمو غير النفطي القوي في دعم النشاط عبر الاقتصادات المصدرة للنفط، يُتوقع تحسن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليسجل ٤,٢% في عام ٢٠٢٥.

وفي الوقت نفسه، تتراجع آفاق المركز الخارجي لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وستتأثر أرصدة الحساب الجاري على الأرجح بتراجع الإيرادات المتوقعة من السياحة والتجارة. كذلك تفرص تخفيضات إنتاج النفط عبئا على المركز الخارجي عبر الاقتصادات المصدرة للنفط. ونتيجة العوامل السابقة، وفي مقدمتها المساهمة السلبية لتخفيضات إنتاج النفط في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع انكماش رصيد الحساب الجاري الكلي لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٤ (الذي سجل فائضا قدره ٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بحوالي ٢٥ مليار دولار أمريكي (٠,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وشهدت بؤرة الصراع تدهورا حادا في الآفاق الاقتصادية. ففي عام ٢٠٢٣، تشير التقديرات إلى تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة إلى نحو ٦-%. ويعكس ذلك تخفيضا للتوقعات بمقدار ٩ نقاط مئوية (مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في ضوء ما شهده الربع الرابع من (١) انهيار شبه كامل في النشاط عبر غزة و(٢) انكماش حاد في الضفة الغربية عقب تشديد القيود الإسرائيلية على الحركة وتدهور الوضع الأمني. وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى ارتفاع التضخم إلى ما يزيد على ١٥% على أساس سنوي في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، واستمرار العجز الضخم في الحساب الجاري. وعلاوة على ذلك، تدهور الوضع المالي للسلطة الفلسطينية نتيجة الانكماش الاقتصادي وقرار الحكومة الإسرائيلية بعدم تحويل كامل إيرادات "المقاصة" الشهرية^٢ إلى السلطة الفلسطينية وكذلك قرار السلطة الفلسطينية بعدم قبول التحويلات الجزئية - مما قوض قدرتها على صرف الأجور والتحويلات الاجتماعية وتحمل تكلفة خدمات الأمن والتعليم والصحة. ورغم سلامة القطاع المالي، تزايدت المخاطر بسبب الانكشاف الكبير للوضع المالي للسلطة الفلسطينية والدمار في غزة والانكماش الاقتصادي المتوقع. وفي عام ٢٠٢٤، وبافتراض تراجع حدة الصراع تدريجيا، يُتوقع استئناف وتيرة النمو الموجبة بعد أن بلغت مستويات متدنية للغاية وتراجع التضخم تدريجيا.

^٢ إيرادات الأنشطة الاقتصادية والتجارية الفلسطينية التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤.

كذلك تواجه البلدان المجاورة للصراع آفاقا مخوفة بالتحديات:

■ شهد قطاع السياحة في مصر تداعيات أقل حدة مقارنة ببعض الاقتصادات الأخرى (الأردن ولبنان). غير أن البيانات عالية التواتر حول نشاط السياحة تعكس بوادر على تدهور محتمل. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي توقف عدد من شركات الشحن عن عبور البحر الأحمر إلى تداعيات سلبية على تدفقات النقد الأجنبي في مصر، حيث تمثل إيرادات قناة السويس مصدرا مهما للنقد الأجنبي في مصر. ومن المتوقع أن يؤثر تزايد عدم اليقين على معنويات المستثمرين وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. ويُتوقع أن تؤدي هذه العوامل، إلى جانب التداعيات المعاكسة المستمرة لنقص النقد الأجنبي على نشاط القطاع الخاص، إلى تأثير سلبي على القطاع الخارجي والنمو الاقتصادي. وبالتالي، يُتوقع تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٤ (وهو ما يمثل تخفيضا للتوقعات بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

■ ويشهد الاقتصاد الأردني نموا بفضل أساسياته الإيجابية، ولكن بمعدل معتدل. غير أن الصراع كانت له تداعيات سلبية على عدد السائحين الوافدين والإنفاق الاستهلاكي. وعلى هذه الخلفية، يُتوقع أن يتراجع النمو في الأردن خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، بحيث يسجل ٢,٦٪ في العامين، مقابل التوقعات السابقة ببلوغ النمو قرابة ٣٪ في عام ٢٠٢٤. وإلى جانب التداعيات السلبية للصراع على القطاعات المرتبطة بالسياحة، تعكس هذه التوقعات أيضا تراجع الاستثمار وتباطؤ الطلب الإقليمي على الواردات. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يسجل عجز الحساب الجاري تراجعاً أقل مما كان متوقفاً في السابق (إلى ٦,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وهو ما يُعزى أساساً إلى انخفاض عائدات السفر وارتفاع واردات الطاقة.

■ ويواجه لبنان تحديات معقدة تفاقمت بفعل الصراع. فمن المتوقع أن يظل النشاط ضعيفا في قطاع السياحة الذي يعتمد على أعداد المغتربين الكبيرة. ويشهد الناتج الزراعي تداعيات سلبية أيضا - حيث يتركز في جنوب البلاد المتأثر بالصراع مباشرة. ونتيجة لذلك، يُتوقع استمرار تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠٢٣، قبل أن يسجل ارتفاعا طفيفا في عام ٢٠٢٤، مع اتساع عجز الحساب الجاري.

وفضلا عن الصراع، يواجه عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدة عوامل معاكسة قائمة، بما في ذلك ارتفاع العجز، وضغوط أسعار الصرف والفائدة، والقيود على الوصول إلى التمويل الخارجي. ففي تونس على سبيل المثال، يُتوقع أن تظل الاحتياجات التمويلية للمالية العامة كبيرة في غياب أي تقدم ملموس على صعيد الإصلاحات.

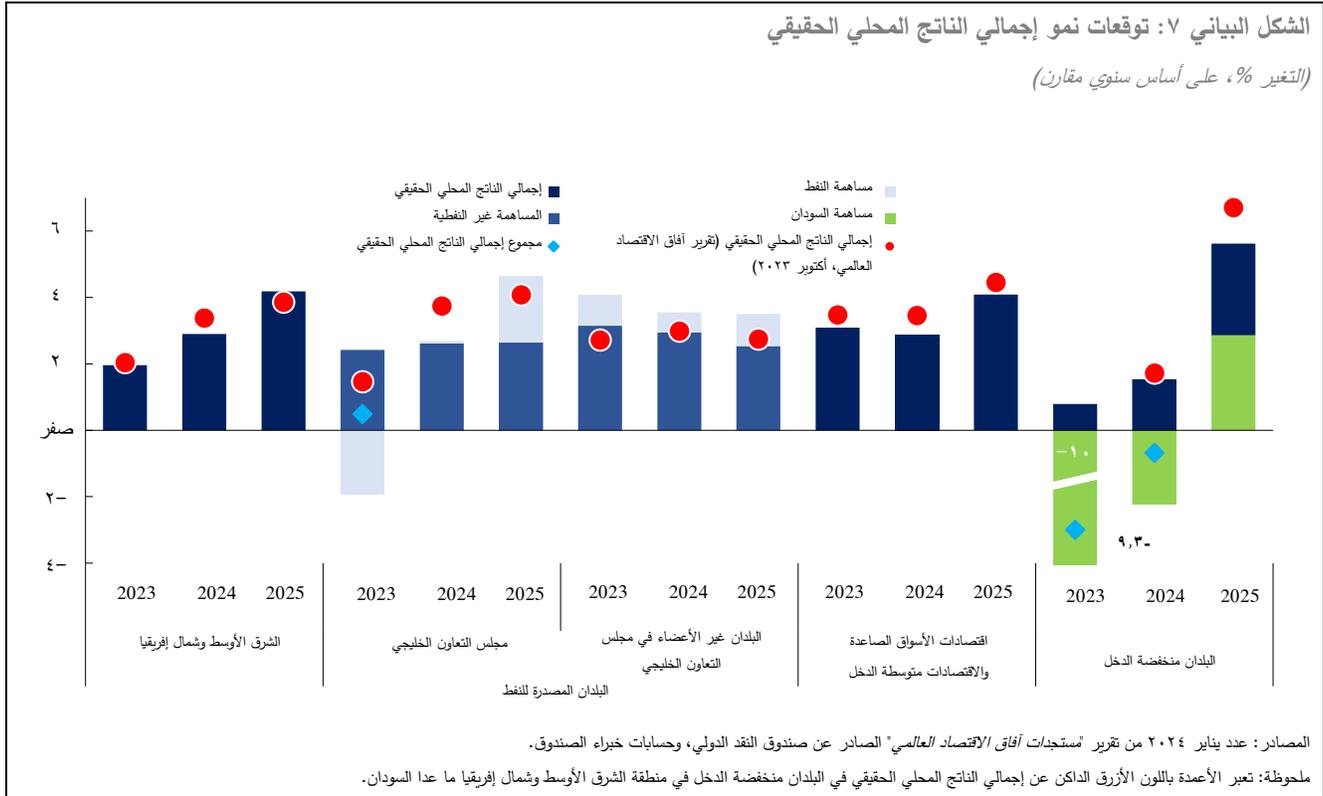
ويعد المغرب استثناء مما سبق، حيث يُتوقع تسارع النمو إلى حوالي ٣٪ في عام ٢٠٢٣ - مما يعكس قوة إيرادات السياحة وانتعاش الطلب المحلي - كما واصل التضخم تراجعته التدريجي. ومن المتوقع استمرار هذا الزخم في عام ٢٠٢٤ بافتراض استقرار الموسم الزراعي.

وتشهد البلدان منخفضة الدخل آفاق نمو غير مشجعة في العام الجاري، حيث يفرض نقص النقد الأجنبي المتاح، وارتفاع التضخم، وضعف الناتج الزراعي قيودا على النمو في بعض الاقتصادات (السودان واليمن). وتحديدا، أدى الصراع في السودان إلى تقادم الأزمة الإنسانية، كما توقف النشاط الاقتصادي في أجزاء كبيرة من البلاد، مما ساهم في استمرار معدلات النمو السالبة في المتوسط عبر البلدان منخفضة الدخل خلال عام ٢٠٢٤ عقب الانكماش الحاد الذي شهدته عام ٢٠٢٣^٤. وفي جيبوتي، يعتمد التعافي على التجارة مع إثيوبيا، كما يعد اقتصادها شديد الانكشاف للهجمات في البحر الأحمر، لا سيما وأن نشاط الموانئ هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. وتشهد موريتانيا آفاقا قوية، بدعم من إنتاج الذهب الذي فاق التوقعات.

ويظل النمو غير النفطى قويا في معظم البلدان المصدرة للنفط، ولكن التخفيضات الطوعية الإضافية في إنتاج النفط تساهم في كبح النمو بوجه عام. وقد أتاح زخم الإصلاحات لبعض البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، مواصلة تنويع قطاعاتها غير النفطية. وبالرغم من ذلك، تم إجراء تخفيض ملحوظ في توقعات النمو الكلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي (بنقطة مئوية مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

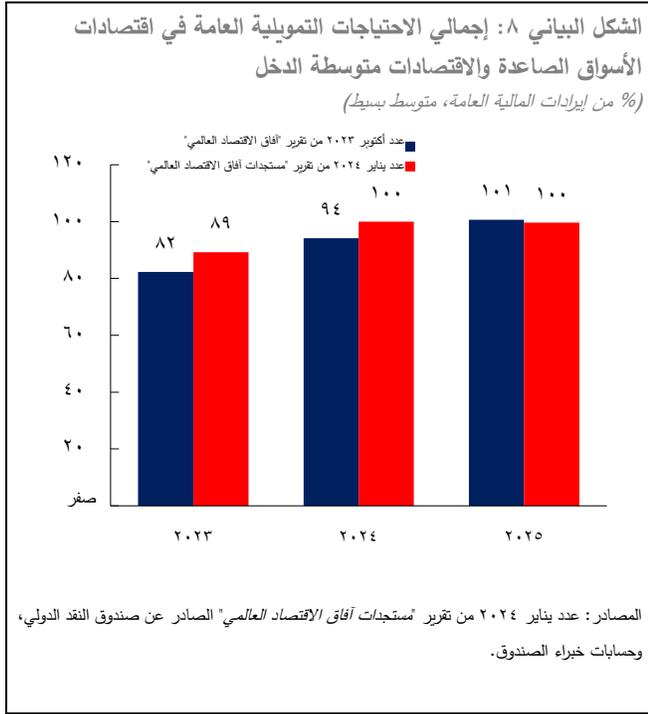
^٤ تستند التوقعات الخاصة بالسودان إلى انتهاء الحرب في منتصف عام ٢٠٢٤ واستئناف التعاون مع المجتمع الدولي.

وآسيا الوسطى) لتصل إلى ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٣، مما يعكس تخفيضات إنتاج النفط، قبل أن ترتفع إلى حد ما مسجلة ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٤ مع انحسار العبء الناجم عن تخفيضات إنتاج النفط تدريجياً (الشكل البياني ٧). وعلى وجه الخصوص، تم تخفيض توقعات النمو للمملكة العربية السعودية — التي يمثل اقتصادها حوالي ٥٥٪ من التخفيضات الطوعية الأخيرة في إطار اتفاقية أوبك+ — إلى -١,١٪ و ٢,٧٪ لعامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ على الترتيب. وفي المقابل، تم رفع توقعات النمو لعدد من البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية وليبيا، مما يعكس في المقام الأول ارتفاع الإنتاج النفطي عن المتوقع.



واتساقاً مع الاتجاهات العالمية، يُتوقع أن يواصل التضخم تراجعاً في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتحديداً، تشير التوقعات إلى انخفاض التضخم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ١٤,٤٪ هذا العام، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٠,٦ نقطة مئوية عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط، يُتوقع أن يسجل متوسط التضخم الكلي ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٤ و ٧,٩٪ في عام ٢٠٢٥. وتعكس هذه التنبؤات التراجع المتوقع في معدل التضخم دون ٣٪ عبر بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من استمرار الضغوط السعرية في بعض البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية). وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن يظل التضخم مرتفعاً عبر

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل حيث يبلغ ٢٥,٦٪ في عام ٢٠٢٤ وعبر البلدان منخفضة الدخل حيث يبلغ ٦٩,٩٪ (لا سيما في مصر والسودان واليمن)، بسبب الأوضاع الخاصة بكل بلد. وبالتالي، تستمر حالة انعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان منخفضة الدخل (جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن).



وعلاوة على التداعيات السلبية للصراع، يُتوقع أن يظل ارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام من أهم التحديات في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. فخلال عام ٢٠٢٤، يُتوقع أن يسجل إجمالي الاحتياجات التمويلية ١٨٦ مليار دولار أمريكي (مقابل ١٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣)، وهو ما يمثل ارتفاعاً قدره ٦ نقاط مئوية تقريباً من إيرادات المالية العامة مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ويعزى في الأساس إلى مصر وتونس (الشكل البياني ٨). وهكذا يتواصل ارتفاع الاحتياجات التمويلية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، والتي يُتوقع تلبّيها من خلال التمويل المصرفي المحلي في المقام الأول، مما سيؤدي على الأرجح إلى تقادم الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك. وفي الوقت نفسه، سيساهم التمويل الخارجي بنسبة طفيفة، نظراً لأن البلدان المثقلة بالديون لا تزال مقيدة بقدرتها المحدودة على النفاذ إلى الأسواق.

وبينما ساهم ارتفاع الإيرادات في تخفيض العجز الأولي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل، واجهت خطط ترشيد الإنفاق تحديات تنفيذية. وبالتالي، وبسبب معدلات النمو المنخفضة، ظلت مستويات الدين في هذه الاقتصادات مرتفعة ويُتوقع عدم تراجعها سوى بنسبة طفيفة خلال العامين القادمين.

تزايد مخاطر التطورات السلبية

تفاقت حالة عدم اليقين ومخاطر التطورات السلبية عبر اقتصادات المنطقة منذ أكتوبر، مع استمرار عدم الوضوح إزاء مدة الصراع ونطاق التصعيد. وحتى إن ظل الصراع محصوراً في غزة وإسرائيل، لا يزال الغموض الشديد وعدم الاستقرار يسيطران على الأوضاع. وتؤكد هجمات الطائرات بدون طيار في البحر الأحمر خلال ديسمبر ٢٠٢٣ على صعوبة التنبؤ بتطورات المشهد. ومع تصاعد وتيرة الصراع، قد يشهد قطاع السياحة تداعيات محققة أكثر حدة أو ربما دائمة. كذلك قد يؤدي ارتفاع تكلفة الطاقة وتكلفة الاقتراض نتيجة التشديد غير المتوقع لأوضاع التمويل الإقليمية إلى كبح النمو. وعلى جانب المالية العامة، يمكن أن ترتفع المصروفات في ظل الحاجة إلى دعم الأسر الضعيفة والعائلات النازحة وتعزيز الأمن، ولا سيما في الاقتصادات المجاورة للصراع.

وسيكون لإطالة أمد الصراع دون حل واضح تداعيات جسيمة على المنطقة. فاتساع دائرة الصراع أو تصعيده من شأنهما مفاقمة حالة عدم اليقين وتكثيف التداعيات من خلال عدة قنوات، بما في ذلك السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر والطاقة والأسواق المالية. وتتضمن المخاطر عدة تطورات:

- فمن الممكن تشديد الأسواق المالية، وارتفاع تكلفة الاقتراض السيادي. وقد ترتفع علاوات المخاطر وتساء أوضاع التمويل الخارجي، مع خروج المزيد من التدفقات الصافية للمحافظ الاستثمارية وتساعد التداعيات الاقتصادية الشديدة في البلدان المثقلة بالديون. ويؤدي المزيد من الاعتماد على التمويل المحلي إلى تشديد الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك. وقد تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تزايد عدم اليقين الذي يحد من رغبة المستثمرين تجاه الفرص الاستثمارية على المدى المتوسط.

- ويمكن أن يشهد نشاط الشحن والتجارة الإقليمية تداعيات سلبية. وقد حولت شركات الشحن مسارها بالفعل لتجنب العبور في الشرق الأوسط نتيجة الهجوم بالطائرات بدون طيار في البحر الأحمر وخليج عدن، وارتفعت أسعار التأمين. وتعد مصر عرضة للتداعيات بوجه خاص، حيث تبلغ مساهمة رسوم قناة السويس في عائدات ميزان المدفوعات وإيرادات المالية العامة حوالي ٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي و ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب (السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣). وحال تفاقم الصراع، يمكن أن ترتفع المخاطر المحيطة بطرق التجارة الأخرى، ولا سيما شرق البحر الأبيض المتوسط وقنوات توزيع التجارة الأخرى (الشحن الجوي). كذلك يمكن تشديد العقوبات أو القيود التجارية الأخرى، مما سيؤدي إلى اضطراب تدفقات التجارة وسلاسل الإمداد العالمية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تشهد تكلفة الشحن ارتفاعا إضافيا حال استمرار الاضطرابات وقيام شركات الشحن بتحويل جزء أكبر من تجارتها إلى طرق بديلة أطول، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوقود والتشغيل.
 - ومن الممكن أن ترتفع أسعار النفط. وتنتج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي ٣٥٪ من صادرات النفط العالمية و ١٤٪ من صادرات الغاز. وقد تنشأ عن الارتفاع الكبير والمطول في تكلفة الطاقة، بسبب اضطرابات الشحن على سبيل المثال، صدمة سلبية في مستويات العرض عبر الاقتصاد العالمي، مما قد يهدد عملية إبطاء التضخم العالمي. غير أنه يمكن الحد من ارتفاع أسعار النفط من خلال استغلال فائض الطاقة في البلدان المنتجة للنفط في المنطقة (الذي يصل إلى حوالي ٨٥٪ من فائض الطاقة العالمي)^٥، والإفراج عن أرصدة النفط الاستراتيجية في البلدان الأخرى لموازنة العجز. وفي الوقت نفسه، من شأن ارتفاع أسعار النفط أن يدعم النمو في البلدان المصدرة للنفط.
 - ويمكن أن تتفاقم التوترات السياسية والاضطرابات الاجتماعية، بما في ذلك في ظل ارتفاع معدلات البطالة. وإلى جانب التداعيات السلبية على الناتج، قد يؤدي تصاعد التوترات والاضطرابات إلى زيادة الضغوط على أرصدة المالية العامة في ظل الحاجة إلى معالجة أسباب السخط الاجتماعي الأساسية (من خلال دعم الطاقة على سبيل المثال). وقد تدفع الاضطرابات الاجتماعية السلطات إلى إجراء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مما يحد من آفاق النمو على المدى المتوسط.
 - وقد تنشأ عن الصراع تدفقات كبيرة من اللاجئين، مما ستكون له تداعيات على المنطقة ككل وأوروبا وغيرها. ويؤدي هذا السيناريو إلى تكاليف إضافية على المالية العامة للبلدان المضيفة على المدى القريب وقد يتسبب في اضطرابات اجتماعية، لا سيما في حالة نمو أعداد اللاجئين المحليين بشكل هائل. وتعد البلدان المجاورة أكثر عرضة لتدفقات اللاجئين المحتملة بسبب قربها من الصراع.
- وفي سيناريوهات المخاطر الأكثر تطرفا ولكن الأقل احتمالية، قد تساهم العوامل الإضافية الخاصة بكل بلد في المشهد الراهن. وتتضمن هذه السيناريوهات تشديد العقوبات على جمهورية إيران الإسلامية، وحصار طرق شحن النفط والغاز الرئيسية عبر المنطقة (مثل مضيق هرمز)^٦، وشن هجمات على البنية التحتية الأساسية للنفط والغاز. وفي هذه الحالات، قد تسجل أسعار النفط والغاز ارتفاعا حادا. ومع ذلك، فإن استخدام طاقة النفط الفائضة أو الإفراج عن رصيد النفط الاستراتيجي قد يساعدان في الحد من هذه التداعيات. وستسيطر عوامل الطلب والعرض في نهاية المطاف على ارتفاع أسعار علاوات المخاطر.

استجابة السياسات

في ظل حالة عدم اليقين الراهنة التي تجاوزت المعتاد، تتوقف استجابة السياسات الملائمة على مدى التأثير بالصراع ومواطن الضعف القائمة والحيز المتاح من خلال هذه السياسات. وحيثما يكون التأثير حادا أو تكون المخاطر مرتفعة، من المهم أن يكون سعر الصرف أداة ضبط تلقائية للمساعدة في الصدمة. وينبغي أن تواصل السياسة النقدية التركيز على ضمان استقرار الأسعار الذي يقع ضمن صلاحيات البنوك المركزية. وقد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لإدارة الأزمات، مثل دعم السيولة الطارئ من البنوك المركزية، في حالة اندلاع نوبة حدوث من الضغوط عبر النظام المالي. وينبغي تصميم سياسة المالية العامة بناء على احتياجات البلدان لاستيعاب ضغوط الإنفاق الإضافية مع الحفاظ على استدامة القدرة على تحمل أعباء الدين. وفي هذا الصدد - ولا سيما في حالة عدم كفاية الحيز المالي المتاح في الميزانية وارتفاع مستويات الدين العام - قد يتعين النظر في ترشيد الإنفاق والضغط المالي المدعوم بالإيرادات. ومن المرجح نمو الاحتياجات

^٥ البيانات الصادرة عن مؤسستي Rystad و Bloomberg حتى أكتوبر ٢٠٢٣.

^٦ بالرغم من كثرة الحديث عن غلق مضيق هرمز خلال الصراعات السابقة، لم تتحقق هذه التهديدات على أرض الواقع مطلقا.

التمويلية أيضا في عدد من البلدان وسط زيادة الطلب على الإنفاق الأمني والاجتماعي وتساعد عدم اليقين. ويظل صندوق النقد الدولي شريكا قويا للمنطقة وهو على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من الدعم.

وعلى البلدان التي تتأهب لمواجهة صدمة محتملة ألا تغفل خطة الإصلاحات، ولا سيما في ظل التحديات الهيكلية القائمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تواصل السياسات النقدية وسياسات القطاع المالي موقفها الحذر، مع ضرورة تصميمها حسب احتياجات كل بلد بهدف تعزيز صلابته.

■ وينبغي أن تواصل السياسة النقدية التركيز على ضمان استقرار الأسعار. وفي البلدان ذات أسعار الصرف المرنة، ينبغي الاستمرار في تشديد السياسة النقدية حال استمرار الضغوط التضخمية. ومتى عاد التضخم إلى مستواه المستهدف أو اقترب منه، يمكن النظر في تيسير السياسة النقدية بحذر عند اللزوم. وفي حالة تسارع وتيرة انخفاض التضخم عبر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن المتوقع، يمكن للبنوك المركزية تيسير سياساتها النقدية ميكرا. أما البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، فينبغي أن تقرر سياساتها النقدية حسب الأطر المطبقة.

■ وينبغي تصميم سياسة المالية العامة بناء على احتياجات البلدان والحيز المالي المتاح. وعلى جميع البلدان وقاية نظم الحماية الاجتماعية والإنفاق، مع ضمان توجيهها إلى الفئات الأكثر ضعفا. وفي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يتعين تعزيز أرصدة المالية العامة وخفض دين القطاع العام، ينبغي الاستمرار في ضبط الموارد العامة، بما في ذلك من خلال احتواء الإنفاق الجاري وتعبئة المزيد من الإيرادات. وينبغي لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للسلع الأولية تجنب الإنفاق المسير لاتجاهات الدورة الاقتصادية، وتطبيق سياسات مالية عامة لضمان الاستدامة والعدالة بين الأجيال.

■ وتمثل سياسات السلامة الاحترازية الكلية التحوطية وإصلاحات المدى المتوسط أداة حيوية لضمان الاستقرار المالي. فعلى سبيل المثال، من شأن الإصلاحات الهادفة إلى تعميق القطاع المالي أن تعزز أوضاع السيولة وأن تساعد في تحفيز الاستثمار والنمو. وشهد عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي إطلاق أطر أو هيئات جديدة لتنظيم القطاع العقاري والمخاطر ذات الصلة وإحكام الرقابة عليها، إلى جانب تنفيذ مجموعة من التدابير بهدف تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسيستنى لجميع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاستفادة من تعزيز الجهود المبذولة لمواصلة تنوع قاعدة المستثمرين وتطوير إدارة البنوك المملوكة للدولة.

■ ولإصلاحات الهيكلية دور أساسي في تحسين آفاق النمو على المدى الأطول، كما يمكنها المساعدة أيضا في دعم النشاط الاقتصادي في الأجل القريب. وكما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فإن تعزيز الحوكمة يمكن أن يكون ذا قيمة هائلة في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو أداة مهمة لدعم بيئة اقتصادية مشجعة للاستثمار الخاص، حيث تساهم المؤسسات القوية في تعزيز ثقة المستثمرين.

ويعد التنسيق والتعاون الدوليان ضرورة لمواجهة التحديات المشتركة، سواء الحالية أو طويلة الأجل، بما في ذلك تغير المناخ، ولا سيما في أوقات الاضطرابات الجيوسياسية. ومما يبعث على التفاؤل في هذا الصدد الاتفاق البارز الذي توصل إليه مؤتمر الأمم المتحدة السنوي الثامن والعشرون بشأن تغير المناخ المنعقد في الإمارات العربية المتحدة بشأن التحول العادل والمنظم والمنصف عن استخدام الوقود الأحفوري. وتحديدا، تضمن الاتفاق تعهدات ضخمة أولية بتوفير التمويل اللازم لمواجهة الخسائر والأضرار بقيمة ٧٩٢ مليون دولار أمريكي. وفيما يتعلق باستراتيجيات التخفيف، تم إعلان التزامات برفع مستويات كفاءة الطاقة إلى الضعف وزيادة الطاقة المتجددة بثلاثة أضعاف. وتم إحراز المزيد من التقدم نحو تعزيز التمويل المناخي، حيث تمت إضافة ٣,٥ مليار دولار أمريكي إلى صندوق المناخ الأخضر، وقدمت الإمارات العربية المتحدة ٣٠ مليار دولار أمريكي (في إطار شراكتها مع مؤسسة BlackRock وشركتي TPG و Brookfield) لإنشاء صندوق للاستثمار المناخي.

ويلتزم صندوق النقد الدولي بدعم المنطقة، وهو على استعداد لإسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم المساعدة الفنية والتمويل لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمساعدتها في الوقاية من الصدمات وتسهيل أي تصحيحات ضرورية. ومنذ أوائل عام ٢٠٢٠ وحتى منتصف يناير ٢٠٢٤، بلغ التمويل المقدم من صندوق النقد

الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من ٢٧ مليار دولار أمريكي. وفي مصر، يواصل الخبراء العمل مع السلطات بشأن حزم السياسات والتمويل اللازمة لاستكمال مراجعات البرنامج المدعوم بتسهيل الصندوق الممدد. وفي الأردن، وعقب المناقشات التي بدأت في منتصف عام ٢٠٢٣، تمت الموافقة في يناير ٢٠٢٤ على اتفاق جديد مدته أربع سنوات في إطار تسهيل الصندوق الممدد بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي. كذلك يتواصل تقديم المساعدة الفنية المكثفة في لبنان. وبوجه أعم، ومنذ بداية عام ٢٠٢٣، وافق الصندوق على تنفيذ برامج في موريتانيا (التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الصندوق الممدد، وتسهيل الصلابة والاستدامة)، والمغرب (خط الائتمان المرن، وتسهيل الصلابة والاستدامة). وفي ديسمبر ٢٠٢٣، تم تخفيف ٤,٥ مليار دولار أمريكي من ديون الصومال لدى وصوله إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والموافقة على اتفاق جديد في إطار التسهيل الائتماني الممدد. كذلك يواصل صندوق النقد الدولي تعاونه من خلال مكاتب الممثلين المقيمين، كما عزز تواجده المحلي في المنطقة من خلال إعادة فتح مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وإنشاء مكتب إقليمي جديد في الرياض بالمملكة العربية السعودية، والذي سيساهم في مواصلة تعزيز التعاون والشراكة بين صندوق النقد الدولي والمنطقة.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٥-٢٠٠٠

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	المتوسط					
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١-٢٠٢٠	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١						
٤,٢	٢,٩	٢,٠	٥,٦	٤,١	٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)
٣,٨	٣,٥	٣,٢	٤,٥	٤,٤	٤,٨	منه: النمو غير النفطي
٣,٥	٣,٩	٥,٣	١٠,٣	٤,٢	٦,٣	رصيد الحساب الجاري
١,١-	١,٣-	٠,١	٣,٦	١,٧-	١,٢	رصيد المالية العامة الكلي
١١,٦	١٤,٤	١٦,٥	١٤,٤	١٤,٠	٧,٤	التضخم (التغير % على أساس سنوي مقارن)
البلدان المصدرة للنفط						
٤,١	٣,١	٢,٠	٦,٠	٤,٤	٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)
٣,٧	٣,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٨	٥,٠	منه: النمو غير النفطي
٥,١	٥,٨	٧,٤	١٤,٦	٧,١	٩,٠	رصيد الحساب الجاري
٠,٢	٠,٣	١,٤	٦,٠	٠,٣-	٢,٨	رصيد المالية العامة الكلي
٧,٩	٨,٧	١٢,٠	١٣,٠	١١,٣	٦,٨	التضخم (التغير % على أساس سنوي مقارن)
مجلس التعاون الخليجي						
٤,٦	٢,٧	٠,٥	٧,٨	٣,٨	٣,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)
٤,٠	٣,٩	٣,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٤	منه: النمو غير النفطي
٦,٩	٧,٤	٩,٠	١٦,١	٨,٩	١٢,١	رصيد الحساب الجاري
٣,٣	٣,٢	٣,٧	٧,٩	٠,٧	٥,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٢,٠	٢,٣	٢,٥	٣,٣	٢,٢	٢,٢	التضخم (التغير % على أساس سنوي مقارن)
البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي						
٣,٥	٣,٥	٤,١	٣,٦	٥,٣	٤,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)
٣,٣	٣,٨	٣,٩	٣,٠	٣,٨	٤,٦	منه: النمو غير النفطي
١,٤	٢,٥	٣,٩	١٠,٦	٢,٧	٣,٩	رصيد الحساب الجاري
٦,١-	٥,٨-	٣,٩-	١,١	٢,٨-	١,٣-	رصيد المالية العامة الكلي
١٦,٠	١٧,٦	٢٥,٧	٢٧,٥	٢٤,٣	١٢,٧	التضخم (التغير % على أساس سنوي مقارن)
البلدان المستوردة للنفط^١						
٤,٣	٢,٥	١,٨	٤,٤	٢,٧	٣,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)
٣,٩-	٤,٧-	٣,٥-	٥,٤-	٥,١-	٣,٤-	رصيد الحساب الجاري
٧,٣-	٨,١-	٥,١-	٥,٣-	٥,٨-	٥,٤-	رصيد المالية العامة الكلي
٢١,٣	٢٩,٦	٢٨,٢	١٧,٩	٢٠,١	٨,٧	التضخم (التغير % على أساس سنوي مقارن)
بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل^١						
٤,١	٢,٩	٣,١	٥,١	٣,٧	٤,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)
٣,٤-	٤,٣-	٢,٨-	٤,٧-	٤,٨-	٤,٠-	رصيد الحساب الجاري
٨,١-	٨,٩-	٥,٤-	٥,٧-	٦,٦-	٥,٩-	رصيد المالية العامة الكلي
١٩,٨	٢٥,٦	٢٢,٦	١١,١	٧,٠	٧,١	التضخم (التغير % على أساس سنوي مقارن)
البلدان النامية منخفضة الدخل						
٥,٦	٠,٧-	٩,٣-	٠,٤-	٠,٥	١,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)
٨,٠-	٨,٨-	٩,٧-	١١,٩-	٨,١-	٣,٩-	رصيد الحساب الجاري
١,٣-	١,٦-	٢,٦-	٢,٢-	٠,٣-	٣,١-	رصيد المالية العامة الكلي
٣٥,٠	٦٩,٩	٨٥,٨	٨٠,٧	١٧١,٧	٢٠,٤	التضخم (التغير % على أساس سنوي مقارن)
...	

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات الفترة ٢٠٢٥-٢٠١١ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملاحظات: تشير البيانات إلى السنة المالية لجمهورية إيران الإسلامية (٢١ مارس/٢٠ مارس) ومصر (يوليو/يونيو).

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الجزائر والبحرين وبيوت ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفحة الغربية وجزر اليمين.

البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق وليبيا.

البلدان المستوردة للنفط: جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والصفحة الغربية وجزر اليمين.

بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل: مصر والأردن ولبنان والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس والصفحة الغربية وجزر اليمين.

البلدان النامية منخفضة الدخل: جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن.

Barrett, Philip, Maximiliano Appendino, Kate Nguyen, and Jorge de Leon Miranda. 2020. "Measuring Social Unrest Using Media Reports." IMF Working Paper 2020/129, International Monetary Fund, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2023. "West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee." IMF Country Report 23/326. International Monetary Fund, Washington, DC.

الملحق ١ : مجموعات البلدان

تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن .

وتتألف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط (MENA OE) من الجزائر والبحرين وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتشمل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط (MENA OI) جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن .

وتتضمن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA EM&MI) مصر والأردن ولبنان والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس والضفة الغربية وغزة.

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

أما البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فتشمل الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق وليبيا.

وتتضمن البلدان النامية منخفضة الدخل جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن .